



العلاقة بين هيكل السوق وربحية ففي صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية

د. علام محمد موسى حمدان
أ.د. علي عبدالله أحمد شاهين
د. محمد سلامة مكازي عناسوة

أستاذ المحاسبة المشارك، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين
أستاذ المحاسبة، نائب رئيس الجامعة الإسلامية، فلسطين
مدير الشؤون المالية بدائرة الجمارك، المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك الأردنية والفلسطينية، وقد تمثلت عينة الدراسة في جميع البنوك المحلية العاملة خلال الفترة 2005 - 2010، وعددها (24) بنكاً، وقد شملت فرضية قوة السوق، فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية، وتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، من خلال اختبار العلاقة بين مقياس الربحية للبنوك ومقاييس كل من التركيز، والحصة السوقية. وقد أشارت النتائج إلى دحض فرضية الهيكل - السلوك - الأداء في البنوك الأردنية، وكذلك فرضية الكفاءة التقليدية، وبينت نتائج التحليل بشكل عام دعماً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق وربحية في البنوك الفلسطينية. وكانت التوصية الأساسية لهذه الدراسة لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي في الأردن وفلسطين بالتوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركيز وتعزيز التنافسية فيه.

المصطلحات الأساسية

هيكل السوق المصرفية، فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، فرضية الكفاءة التقليدية، أداء البنوك، قطاع المصارف الأردني، قطاع المصارف الفلسطيني.

مقدمة

يظهر التصور السائد عن الأداء الإيجابي في الصناعة البنكية وفقاً لمعيارين: أولهما؛ وفق كفاءة البنوك، عبر تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح، وذلك من خلال تحقيق التمايز وتقليل التكلفة (تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح)، وتنويع الخدمات والعمليات البنكية، الذي يؤدي بالبنوك إلى الحصول على حصة سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، وثانيهما؛ وفق تركيز عدد محدود من البنوك (احتكار القلة) يؤدي إلى تحالفات وسيطرة في الصناعة البنكية، وفرض أسعار غير تنافسية تؤدي إلى تحقيق مستويات أداء عالية.¹

إن التغيرات الهيكلية في النظام المالي الدولي، من تحرير النشاطات البنكية وتحرير أسواق المال وعمولة التمويل، بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته المنطقة، قد وضعت البنوك الأردنية والفلسطينية في منافسة شديدة؛ ليس مع البنوك الأجنبية فقط، وإنما مع المؤسسات المالية التي صارت تنافس البنوك في وظائفها التقليدية كوسيط مالي بين المستثمرين والمدخرين أيضاً. وقد اتخذ العديد من السياسات بشأن تحرير القطاع المصرفي أدت إلى دعم المنافسة في هذا القطاع الحيوي، والتخصيص الكفاء لمصادره، وتقديم طرق بناء لتعبئة المدخرات، وكان لهذه الإصلاحات أثر مباشر في كفاءة البنوك وربحياتها؛ لذا كان من الضروري معرفة سلوك الأداء وتوضيحه في الصناعة المصرفية في الأردن وفلسطين، هل هو نتاج كفاءة أم نتاج تركيز وسيطرة لبعض البنوك (احتكار القلة) عبر مجموعة من التحالفات بين البنوك جنبتها المنافسة الحادة على الأسعار؛ ومن ثم سلوك تسعير غير تنافسي نتج منه معدلات أداء مرتفعة؟ وتعتبر فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (Structure-Conduct-) (Performance Hypothesis)، ونظرية الكفاءة التقليدية (The Traditional Efficiency Hypothesis)، وهما المستخدمتان في هذه الدراسة، من أكثر الطرق شيوعاً في اختبار أثر هيكل السوق المصرفية في عائدات البنوك.

وسيكون للتغيرات التي تطرأ على قوة السوق وهيكل الكفاءة واختلاف بيئة النظم المصرفية التي تعمل فيها البنوك، سواء من حيث حجمها أو عددها أو انتشارها، أثر في تعزيز الفرضيات التي تعمل في ضوءها أو إضعافها. لذلك، فإن هذه الدراسة تعنى بتحليل أثر متغيرات قوة السوق ومتغيرات هيكل الكفاءة في أداء البنوك من خلال فرضيتي: الهيكل - السلوك - الأداء، وفرضية الهيكلية ذات الكفاءة، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة الأساسية بالتساؤلات التالية: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز والحصة السوقية في أداء البنوك في كل من الأردن وفلسطين؟ هل تتمايز الأردن وفلسطين في أثر التركيز والحصة السوقية من حيث عائدات بنوكها؟

تنبع أهمية الدراسة بالنظر إلى الموضوع الذي تعالجه؛ لأن الوقوف على أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة في أداء البنوك سوف يؤدي إلى التعرف إلى مستويات الأداء وسلوك البنوك في البلدان محل الدراسة، وتشخيص مدى قدرتها على الصمود أمام المنافسة العالمية؛ ومن ثم فإن هذه الدراسة سوف تسهم في إظهار حالة البنوك في كل بلد، إذا ما كانت قوة السوق أو الكفاءة، كلٌّ على حدة، هما المتغيران المفسران لعائدات البنوك، الأمر الذي يسهم في تبصير الإدارة المصرفية والسلطات الرقابية بأوضاع تلك البنوك؛ ومن ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن دعم استقرارها وترسيخ وجودها في الاقتصاد.

أما أهداف الدراسة فإنها تتمثل في التالي: تحليل أثر متغيرات قوة السوق في أداء البنوك العاملة في كل من الأردن وفلسطين، وتحليل أثر متغيرات هيكل الكفاءة الاقتصادية في أداء البنوك العاملة في البلدين، ومقارنة وتحليل تأثير قوة السوق وهيكل الكفاءة بين كل من الأردن وفلسطين.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثمانية أجزاء؛ فبعد المقدمة، تم التطرق إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، ثم تبعها تحديد منهجية الدراسة؛ حيث تم التطرق إلى مجتمع الدراسة والعينة ونماذجها القياسية وأساليب قياس متغيراتها. أما في الجزء الرابع فقد تم التحقق من صلاحية البيانات، وهي خطوة مهمة قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة المستندة إلى تلك البيانات؛ ومن ثم قمنا في الجزء الخامس بوصف متغيرات الدراسة وصفاً

يبين طبيعة السوق المصرفية وهيكلتها في كل من الأردن وفلسطين، ثم تبع ذلك الدراسة التطبيقية في الجزء السادس من الدراسة، وهي التي هدفت إلى اختبار فرضياتها ومناقشة نتائجها وتحليلها، ومقارنتها بنتائج دراسات سابقة، منتهين في الجزء السابع من الدراسة إلى جملة من النتائج أعقبها تقديم مجموعة من التوصيات للمهتمين ومتخذي القرار. أما الجزء الأخير من الدراسة فقد قدم محددات الدراسة والدراسات المستقبلية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعرض هذا الجزء من الدراسة مفهوم قوة السوق وهيكل الكفاءة، والفرضيات الأساسية المفسرة لها، ثم يستعرض أهم الدراسات السابقة الخاصة بقوة السوق والكفاءة.

1. نظريات هيكل السوق والأداء المصرفي

يعرف هيكل السوق المصرفية بأنه: توزيع البنوك في النظام المصرفي من حيث العدد، والموقع، والحجم؛ وهذا يؤدي إلى القول إن هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق، كما أن درجة المنافسة تؤثر في أداء المنشأة من حيث كمية الخدمة المقدمة وكفاءتها.²

وتشير النماذج التقليدية المفسرة لأداء المنظمات إلى أن الشركات المركزية (المحتكرة monopolies) تمتلك من القوة السوقية ما يمكنها من تخفيض حدة المنافسة التي تتعرض لها، من خلال تكتل الشركات الرائدة بشكل يسمح لها بوضع أسعار تفوق التكاليف الحدية؛ ومن ثم تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح؛ وعليه فإن التصور السائد عن الأداء الإيجابي في الصناعة البنكية وفقاً لمعيارين: أولهما، وفق تركيز عدد محدود من البنوك (احتكار القلة) يؤدي إلى تحالفات وسيطرة في الصناعة البنكية، وفرض أسعار غير تنافسية تؤدي إلى تحقيق مستويات أداء عالية. وثانيهما، وفق كفاءة البنوك، عبر تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح، من خلال تحقيق التمايز وتقليل التكلفة (تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح)، وتنوع الخدمات والعمليات البنكية، الذي يؤدي بالبنوك إلى الحصول على حصة سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة.³ وتعتبر فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (Structure-Conduct-Performance Hypothesis)، ونظرية الكفاءة التقليدية (The Traditional Efficiency Hypothesis) من أكثر الطرق شيوعاً في اختبار أثر هيكل السوق المصرفية في عائدات البنوك، وفيما يلي بيان لهما:

• فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)

أشار بين⁴ إلى فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) بالقول إن الأسواق الأكثر تركيزاً - بسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية - تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين (فمثلاً في صناعة البنوك توضع معدلات فائدة عالية على القروض ومعدلات فائدة أقل على الودائع بالمقارنة مع بيئة تنافسية أخرى) تسهم في تحقيق أرباح عالية، وهو ما يعرف بالتركز في صناعة البنوك (concentration)، فوفقاً لهذه الفرضية فإن هناك قلة من الشركات المحتكرة هي التي تقوم بقيادة بقية الشركات نحو وضع أعلى الأسعار وتخفيض التكاليف؛

ومن ثم تحقيق أعلى مستويات الأرباح على حساب المستهلكين.⁵ ويشير مصطلح (SCP) إلى الأجزاء الثلاثة التي تلخص هذه النظرية. الجزء الأول: (structure) ويشير إلى خصائص هيكل السوق المصرفية من حيث عدد البنوك، ونسبة تركزه، وحجم إسهامه في السوق؛ الجزء الثاني (conduct) يشير إلى سلوك البنك، ويتوقف على الخصائص الاقتصادية، وإدارة البنك للتكاليف، والمفاضلة بين العائدات والمخاطر، وكفاءة الحجم، وكفاءة الديون والالتزامات. أما الجزء الأخير من المصطلح وهو (performance) فيشير إلى مستوى الأداء الذي يتأثر بكل من هيكل السوق المصرفية وكفاءة الإدارة، وهنا لا بد من مقارنة تكاليف البنك وأرباحه بالتكاليف والأرباح الحدية.⁶

يعد تركيز البنوك من معوقات المنافسة الذي يوفر بيئة تؤثر في سلوك البنوك وأدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع، وينتج منها خسارة اجتماعية مقترنة بسوء تسعير الخدمات البنكية ناتجة من ممارسة البنوك لقوتها السوقية، وهي التي تنشأ من زيادة مستويات التركيز وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء،⁷ وبشكل عام وضمن علاقات محددة، يمكن تلخيص الافتراضات والمفاهيم المتعلقة بسلوك الأداء وعلاقته مع قوة السوق⁸ كما يلي:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Conc} > 0; \frac{\partial \pi}{\partial MS} = 0 \quad \dots (1)$$

حيث إن:

- π : ربحية البنوك.
- Conc: تركيز السوق.
- MS: الحصة السوقية.

وهذا يشير إلى أن أرباح البنوك المتحققة هي نتيجة لتكاتف البنوك معاً واحتكارها للسوق المصرفية، بحيث توضع أسعار عالية للفوائد على القروض وأسعار منخفضة للفوائد على الإيداعات، ما يحقق لها وفورات كبيرة في الأرباح، وهذا ما أشار إليه بين⁹ عند تنظيره لهذه الفرضية؛ حيث أشار إلى أن المنافع الكبرى هي نتيجة لتركز السوق، فمنظمات الصناعة المركزة تتحالف فيما بينها، بشكل يجنبها المنافسة الهدامة للأسعار، ويحقق لها عائدات مرتفعة.¹⁰

• فرضية الكفاءة التقليدية (Market Share)

قدّمت هذه الفرضية من قبل ديمسيتز¹¹ وهي تفترض أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل السوق توجد عدم مساواة في الحصة السوقية؛ إذ إن المستويات الأعلى من الكفاءة ترتبط بحصص سوقية أكبر لعدد محدود من البنوك، وهو ما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الأداء؛ ومن ثم وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية والربح.¹² وتقترح هذه الفرضية أن الشركات الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية؛ ومن ثم تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من البنوك،¹³ ويمكن توضيح فرضية (MS) بالعلاقة التالية:

$$\frac{\partial \pi}{\partial Conc} = 0; \frac{\partial \pi}{\partial MS} > 0 \quad \dots (2)$$

أي إن أكثر المنظمات كفاءة تحصل على ربحية أعلى، فالاختلاف في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق يوفر عدم مساواة في الحصة السوقية؛ أي إن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة تنتج منه حصة أكبر في السوق لعدد محدود من البنوك تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح،¹⁴ وهذا على عكس فرضية (SCP) التي تفترض أن الاحتكار في الصناعة المصرفية يسهم في تحقيق أرباح مرتفعة للشركات المحتكرة.

2. الدراسات السابقة

جرت محاولات عدة لتقويم هيكل السوق المصرفية وعلاقتها بالأداء في بلدان عربية عدة؛ سعيًا نحو فهم تركيبية هذه الأسواق من أجل تقديم رؤى ومعلومات إضافية لكل المهتمين بصناعة البنوك؛ وذلك للمساعدة في ضبط أدائها وتوجيهها نحو أداء وظائفها بشكل أمثل في خدمة المجتمع، من هذه الدراسات، دراسة الكور¹⁵ التي جرت مؤخرًا على عينة من أربعة عشر مصرفًا تجاريًا أردنيًا للفترة 1993 - 2006، وهدفت إلى اختبار أثر التركيز وفقًا لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)، والحصة السوقية من الودائع، ووفقًا لفرضية الكفاءة التقليدية (MS) في أداء البنوك، ولم تستطع الدراسة إثبات أي أثر للمتغيرين في أداء البنوك الأردنية؛ ما يشير إلى تأثير عوامل أخرى في تركيز البنوك الأردنية؛ كالعوامل الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق وهي التي أسهمت في حصول عدد قليل من البنوك على حصة سوقية مرتفعة، ولكن نتيجة للتشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز المنافسة في السوق المصرفية الأردنية لم يكن هناك أي تحالفات بين البنوك الأكثر تركيزًا تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن صناعة البنوك الأردنية.

غير أن دراسة الجراح،¹⁶ التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك الأردنية للفترة 2001 - 2005، جاءت نتائجها داعمة لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، وقدمت دعمًا محدودًا لفرضية الكفاءة التقليدية (MS)، ثم حاول الجراح تقديم دعم لنتائج دراسته السابقة، فقام بدراسة التنافسية في قطاع البنوك الأردنية من خلال دراسته،¹⁷ التي بينت أن سوق البنوك الأردنية لا يمكن وصفها بالتنافسية التامة ولا بالاحتكار التام؛ وبتعبير آخر، فإن البنوك الأردنية تعمل في ظروف المنافسة الاحتكارية؛ ومن ثم تجني أرباحها بظروف تشبه ظروف المنافسة الاحتكارية، كما أظهرت الدراسة أن البنوك الكبيرة تعمل في ظروف تنافسية أعلى من الظروف التي تعمل فيها مثيلاتها من البنوك الصغيرة.

وكانت دراسة مشهراوي والزعبي¹⁸ قد بحثت في محددات ربحية البنوك الأردنية للفترة 1992 - 2006، ووجدت أن نسبة التركيز - وهو من مؤشرات الكفاءة التقليدية - كان له أثر في عائدات البنوك خلال هذه الفترة، ومن جهة أخرى جاءت دراسة الكور والفيومي،¹⁹ التي أجريت على البنوك الأردنية للفترة 1993 - 2004 فكانت نتائجها في صالح المنافسة ولا تدعم فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، وقد اعتبرت أن البنوك الأردنية الأكثر تركيزًا بعيدة عن الممارسات غير التنافسية، وأشارت إلى تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من الكفاءة، فالتركز ليس حدثًا عشوائيًا، بل نتيجة لكفاءة البنوك، إضافة إلى دور القوانين والتشريعات التي أسهمت في تعزيز مستويات المنافسة ورفعها، وخفضت تأثير قوة السوق في الأسعار ضمن صناعة البنوك الأردنية، وعلى النقيض من ذلك، وبما

يتوافق مع نتائج دراسة الكور،²⁰ لم تتمكن هاتان الفرضيتان (هيكل السوق ومستوى الكفاءة) من تفسير أداء البنوك الأردنية بحسب دراسة الزعبي وبلول²¹ التي أجريت للفترة 1992 – 2002، بينما وجدت دراسة الفيومي وعود،²² علاقة بين تركيز البنوك الأردنية وأدائها خلال فترة الدراسة 1993 – 1999؛ إذ تم في هذه الدراسة قياس التركيز من خلال تركيز السوق من الأصول لأكثر ثلاثة بنوك، أما الأداء فقد تم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية، وعزز نموذج الدراسة بجملة من المتغيرات الضابطة (control variables)، التي كان منها حجم البنك، الذي تبين أنه من أكبر المتغيرات الضابطة تأثيراً في عائدات البنوك الأردنية.

هذه النتائج للدراسات السابقة لم تتوافق مع نتائج دراسة مصطفى،²³ التي أجريت على جميع البنوك الأردنية للفترة 1990 – 2001، والتي أظهرت نتائجها دعماً لكلتا الفرضيتين في السوق المصرفية الأردنية، فمن ناحية بينت النتائج وجود تأثير لمتغير التركيز في السوق المصرفية الأردنية، ومن ناحية أخرى بينت النتائج وجود تأثير لمتغير كفاءة البنوك الأردنية في عائداتها؛ ويسوغ مصطفى هذه النتيجة بوجود تركيز واضح في السوق المصرفية الأردنية من خلال نفوذ المؤسسات المصرفية الكبيرة وسيطرتها، وفي المقابل، فإن هناك مؤشرات تدعم وجود كفاءة في السوق المصرفية الأردنية، من أهمها ظهور وفورات الحجم الكبير، وملاءة البنوك الأردنية، ودخول منافسين جدد إلى السوق، بالإضافة إلى عمليات الدمج والحياسة التي شهدتها السوق المصرفية الأردنية.

ويلاحظ من المناقشة السابقة أن اختبار أثر قوة السوق والكفاءة قد أثار جدلاً واسعاً، واختلفت نتائج الدراسات في البيئة الواحدة، في دعم أثر التركيز أو الحصة السوقية في أداء البنوك، فهناك حقيقة مفادها أن متغير الحصة السوقية قد يشير أيضاً إلى قوة السوق، ويلتقط تأثير متغيرات أخرى ليست لها علاقة بالكفاءة، وهو ما يعرف بهيكل الكفاءة المعدلة، الذي أشار إليه شيرد،²⁴ الذي افترض أن الأداء يفسر بواسطة الكفاءة، إضافة إلى التأثير المتبقي للحصة السوقية؛ ولهذا فمن غير الملائم استخدام متغير الحصة السوقية مؤشراً للكفاءة من دون إجراء ضبط لمفاهيم الكفاءة المباشرة ضمن نماذج العلاقة مع أداء البنوك.²⁵

هناك مجموعة من الدراسات حاولت تحليل مستويات الكفاءة للبنوك الأردنية وتقويمها، منها دراسة الفيومي والكور،²⁶ التي كشفت نتائجها وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل (كفاءة أفضل بنك)، وتفاوتاً كبيراً في مستويات الكفاءة المقدره بين البنوك الأردنية. وبينت هذه الدراسة أن فجوة الكفاءة على مستوى التكلفة والدخل بينها ازدادت اتساعاً خلال فترة الدراسة الممتدة من 1993 – 2004، وعلى النسق ذاته جاءت دراسة الكور؛²⁷ لتقدر نقاط عدم الكفاءة ليس في البنوك التجارية الأردنية فقط، بل في البنوك الإسلامية أيضاً للفترة 1993 – 2006، وبينت النتائج وجود انحرافات شديدة عن الحد الأمثل للكفاءة، وانخفاض مستويات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري والبديل. وقد أظهرت النتائج تمتع البنوك الإسلامية بمستويات مرتفعة من كفاءة الربح، غير أنها بعيدة عن الحد الأمثل فيما يتعلق بكفاءة التكلفة، ولهذه الأسباب جاءت دراسة الكور؛²⁸ لتبحث أثر بنود السيولة في كفاءة التكلفة، وبيان إذا ما كان لإدارة السيولة الأثر السلبي في كفاءة التكلفة؛ ومن ثم في أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 1993 حتى 2008. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن العلاقة بين

السيولة وما في حكمها، وبين متغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة ومهمة إحصائياً وفي حدود 54.4٪، وعند مستوى معنوية أقل من 1٪، وأن علاقة متغير السيولة وما في حكمها مع أداء البنوك الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير مهمة إحصائياً وفي حدود 13.8٪.

وكان الكور²⁹ قد أجرى دراسة هدفت إلى تقدير نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري وتحليلها ومقارنتها، وكفاءة الربح البديل لخمس عشرة بنكاً أردنياً للفترة 1993 - 2004، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى انحرافات شديدة في كفاءة التكلفة، وكفاءة الربح المعياري، وكفاءة الربح البديل عن الحد الأمثل، وإلى تفاوت كبير في مستويات الكفاءة المقدره بين البنوك، كما أن نتائج هذه الدراسة جاءت في صالح المنافسة على حساب نظرية الهيكل - السلوك - الأداء، فالبنوك الأردنية - بحسب هذه الدراسة - بعيدة عن الممارسات غير التنافسية بين البنوك الأكثر تركزاً، كما أظهرت أن هذه البنوك تتمتع بمستويات مرتفعة من الكفاءة أدت إلى تركزها وحصولها على نسبة سوقية مرتفعة.

أما دراسة عناسوة وآخرين³⁰ للعلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك السعودية، والتي أجريت على جميع البنوك المحلية للفترة 2005 - 2010، فقد بينت نتائجها دعماً لفرضية الكفاءة كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، فالبنوك السعودية كذلك بعيدة عن الممارسات غير التنافسية؛ وإنما السبب الأساسي وراء تركزها وحصولها على حصة سوقية مرتفعة هو كفاءتها. وكانت التوصية الأساسية لهذه الدراسة لمتخذي القرار في الجهاز المصرفي السعودي، هي التوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركيز وتعزيز التنافسية بالسوق، وهو ما جاء موافقاً لدراسة الختلان وعبدالمملك³¹ التي بينت نتائجها كفاءة البنوك السعودية في إدارة مواردها المالية. أما دراسة الختلان ونور الدين³² فقد هدفت إلى اختبار أثر مخاطر الأعمال، والتركز، وحجم البنك، والحصة السوقية في أداء البنوك السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الأعمال وحجم البنك من العوامل الرئيسية المحددة لربحية البنوك السعودية.

وفي دراسة مقارنة لبلدان عربية عدة هي: الأردن، والمملكة العربية السعودية، ومصر، ومملكة البحرين، أظهرت دراسة الجراح ومولينو³³ أن متوسط الكفاءة المقدره للتكلفة كان في حدود 95٪ للفترة 1992 - 2000، ومتوسط الكفاءة للربح المعياري والربح البديل هو 66٪ و58٪ على التوالي، وقد بينت الدراسة أن البنوك الكبيرة الحجم هي أكثر كفاءة في الكلفة والربح من البنوك صغيرة الحجم، كما بينت النتائج أن البنوك الإسلامية هي الأكثر كفاءة في الكلفة والربح من البنوك الاستثمارية، وأن البنوك العاملة في البحرين أكثر كفاءة من البنوك العاملة في الأردن.

إن قوة السوق الناتجة من التركيز تؤثر في المنافسة السعرية وغير السعرية للبنك، فكلما ارتفعت درجة التركيز في سوق الولايات المتحدة المصرفية ارتفعت معها أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من البنك، وفي الوقت ذاته انخفضت جودة هذه الخدمات³⁴، وهذا التركيز في الصناعة المصرفية يسهم في تحقيق عائدات مرتفعة للبنوك المحتركة التي يمكن للملكية الحكومية في البنوك أن تحد منها³⁵ غير أن هذه الفكرة - وجود علاقة طردية بين الاحتكار والعائد - تم دحضها من قبل دراسة سميرلوك³⁶ التي بينت أن العائدات المرتفعة إنما تتحقق من جراء

الحصة السوقية المرتفعة للبنوك الأكثر كفاءة، أما في أوروبا فقد توصلت دراسة مولينو وفوربس،³⁷ إلى نتائج تدعم فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، بحيث أوضحت أن تركيز البنوك الأوروبية المحتركة تؤدي بها إلى تحقيق عائدات مرتفعة، أما في باكستان فإن السوق المصرفية تتميز بالتركز والاحتكار من قبل قلة من البنوك الرائدة، والتي امتلكت زمام السوق ووضعت الأسعار التي تحقق لها أعلى العائدات، فالعلاقة بين التركيز والربحية هي طردية، وسلبية بين المنافسة والربحية.³⁸

تثار العديد من المخاوف حول عمليات الدمج التي يشهدها القطاع المصرفي، فقد تؤدي إلى الحد من المنافسة في السوق المصرفية، وظهور تحالفات تسهم في وضع أسعار غير تنافسية، وهذا ما توصلت إليه دراسة جوستاف،³⁹ التي بينت أن السوق المصرفية في المكسيك اتجهت نحو التركيز بعد عمليات الدمج والحياسة التي شهدتها خلال الفترة 2001 - 2009، وظهرت علاقة طردية بين التركيز وعائدات البنوك، بينما لم تكن هناك علاقة بين كفاءة البنوك وعائداتها.

منهجية الدراسة

يحدد هذا الجزء من الدراسة المنهج المتبع في اختيار عينة الدراسة، وبناء فرضياتها وكذلك النماذج القياسية المفضية إلى اختبارها، ثم أسلوب قياس المتغيرات.

1. مجتمع الدراسة وعينتها

يظهر الجدول رقم (1) مجتمع الدراسة الذي يشمل جميع البنوك العاملة في الأردن وفلسطين، وتشمل البنوك المحلية والأجنبية، دون البنوك الأجنبية المستثناة من المجتمع؛ وصولاً إلى عينة الدراسة التي بلغت (24) مصرفاً، منها (17) مصرفاً أردنياً، و(7) مصارف فلسطينية، وتم اختيار عينة الدراسة بناء على توافر جميع الإفصاحات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة للفترة 2005 - 2010، كما تم استثناء المصارف الأجنبية من العينة لسببين: أولهما الحاجة إلى دراسة هيكل السوق المصرفية المحلية والتعرف إلى خصائصها دون تأثيرات أخرى، والثاني عدم توافر جميع الإفصاحات اللازمة للمصارف الأجنبية، وحاجة قوائمها المالية إلى ترجمة مالية؛ ما قد يؤثر في مصداقية البيانات.

2. فرضيات الدراسة

هناك فرضية رئيسية واحدة تدرس أثر تركيز السوق والحصة السوقية في أداء البنوك، وتنقسم إلى فرضيتين فرعيتين.

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيز السوق والحصة السوقية في أداء البنوك في كل من الأردن وفلسطين.

وتنقسم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين، هما:

- H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز السوق في أداء البنوك في كل من الأردن وفلسطين.
- H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية في أداء البنوك في كل من الأردن وفلسطين.

ويتم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال قياس أثر تركز السوق من الأصول في أداء البنوك، وفقاً لنموذج الهيكل - السلوك - الأداء. أما الفرضية الفرعية الثانية فيتم اختبارها من خلال قياس أثر الحصة السوقية من الودائع في أداء البنوك وفقاً لفرضية الكفاءة التقليدية، كما سيتم اختبار هذه الفرضيات بشكل مقطعي؛ بحيث يُدرس أثر كل من التركيز والحصة السوقية في كل دولة.

3. نماذج الدراسة القياسية

تم التعبير عن أداء البنوك كدالة في التركيز والحصة السوقية مع إضافة مجموعة من المتغيرات الضابطة؛ وذلك لضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وفقاً للنموذج التالي:

$$\pi = f(\text{Conc}, \text{MS}, X^S, \dots) \quad (3)$$

وبناء على فرضيات الدراسة تم بناء النماذج القياسية التالية لاختبارها؛ إذ تم وضع النموذج العام للدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى على النحو التالي:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Conc}_{i,t} + \beta_2 \text{MS}_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \quad (4)$$

حيث إن:

- $\pi_{i,t}$: أداء البنك (i) في السنة (t).
- β_0 : قيمة الثابت.
- $\beta_{1,2,k}$: الميل (Slope) لمتغيرات هيكل السوق والمتغيرات الضابطة.
- $\text{Conc}_{i,t}$: تركيز السوق للبنك (i) في السنة (t).
- $\text{MS}_{i,t}$: الحصة السوقية للبنك (i) في السنة (t).
- Z_{itk} : سلسلة من المتغيرات الضابطة ذات الصلة بخصائص البنك، ويتوقع تأثيرها في الأداء.
- $\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

أما الفرضية الفرعية الأولى الهادفة إلى اختبار أثر التركيز في أداء البنوك فقد وضع النموذج التالي لاختبارها:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Conc}_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \quad (4.1)$$

وكذلك الفرضية الفرعية الثانية الهادفة إلى اختبار أثر الحصة السوقية في الأداء، فقد وضع النموذج القياسي

التالي لخدمتها:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{MS}_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \quad (4.2)$$

4. متغيرات الدراسة وأساليب قياسها

توظف هذه الدراسة ثلاثة متغيرات أساسية لاختبار نماذجها، هي: المتغير التابع وهو أداء البنوك، ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتضمن التركيز بمقاييس مختلفة والحصة السوقية، مع إضافة متغيرات ضابطة وهي محددات أداء البنوك، التي يتوقع أن يكون لها تأثير في أداء البنوك وتسهم في ضبط العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وتقليل الخطأ العشوائي في نموذج الدراسة وصولاً إلى أفضل تمثيل للعلاقة بين الأداء وهيكل السوق المصرفية.

• قياس المتغير التابع

تم قياس هذا المتغير باستخدام مؤشر العائد على الأصول (Return on Assets ROA)، ويقاس هذا المعدل فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق عائدات من مختلف المصادر المتاحة؛ ومن ثم فإن هذا المؤشر يعكس أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية في الشركة.⁴⁰

• قياس المتغيرات المستقلة

أ. **تركز السوق:** يتم في هذه الدراسة استخدام أسلوبين لقياس تركيز السوق (Concentration)، وهما من أكثر الأساليب استخداماً من قبل الدراسات السابقة:

• **نسبة التركيز:** إذ يتم استخراج نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك (CR3) من خلال قسمة مجموع أصول أكبر ثلاثة بنوك على مجموع أصول العينة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$CR_n = \sum_{i=1}^n S_i$$

• **مؤشر HHI:** الأسلوب الثاني لتقدير تركيز السوق هو باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمن (Herfindahl-Hirshman Index HHI) من الأصول، الذي يحسب من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لكل البنوك، وفق المعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n (MS_i)^2$$

وهذا المؤشر يأخذ في الحسبان جميع المصارف والحصة السوقية لكل منها؛ حيث يقترب هذا المؤشر من واحد صحيح عندما يكون هناك بنك واحد في السوق، وهو يقترب من الصفر في الحالات التي يكون فيها عدد كبير من المصارف في السوق.⁴¹

وقد أشار الكور⁴² إلى أنه من الأفضل الاعتماد على مقياس التركيز من الأصول وليس التركيز من الودائع لمنع التداخل مع متغير الحصة السوقية، والذي يحسب من خلال حصة البنوك من سوق الودائع، بالإضافة إلى أن التركيز من الأصول يتوافق مع نموذج (SCP) بشكل أكبر من التركيز من الودائع التي يلتقطها متغير الحصة السوقية، ويعود السبب وراء استخدام مقاييس التركيز إلى ما أشارت إليه الدراسات السابقة من أن مقياس

(HHI) يلتقط فكرة (SCP) بشكل أفضل من مقياس التركيز (CR_n) الذي يعتبر أفضل من الأول في تجسيد فكرة قوة السوق.⁴³

ب. **الحصة السوقية Market share:** وهي تعبر عن الحصة السوقية من الودائع لكل بنك، وتحسب من خلال قسمة ودائع كل بنك على إجمالي ودائع القطاع المصرفي، وفق المعادلة التالية:

$$MS_{i,t} = \text{credit facilities}_{i,t} / \sum_{i=1}^n \text{credit facilities}_{n,t}$$

• قياس المتغيرات الضابطة

أضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة إلى نموذج الدراسة، وهي مجموعة من محددات أداء البنوك، وذلك في محاولة لتخفيض قيمة الخطأ العشوائي في النموذج لبيان العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بصورتها الحقيقية، وهذه المتغيرات هي:

1. **نسبة التسهيلات إلى الأصول:** ويتم قياسها من خلال قسمة التسهيلات الائتمانية للبنك على مجموع الأصول، ويستخدم هذا المتغير لقياس مخاطر السيولة في البنك. وارتفاع نسبة هذا المتغير يعتبر مؤشراً إلى الإفراط في الإقراض لدى البنك ومن ثم عجز في السيولة لديه، على حين أن انخفاض هذا المؤشر يعني فائضاً في السيولة.⁴⁴
2. **نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول:** (حقوق الملكية/مجموع الأصول). إن انخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطر الناجمة عن تدني أرصدة حقوق المساهمين بالمقارنة مع الموجودات.
3. **حجم البنك:** ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وهو يستخدم للدلالة على مدى تحقيق البنك لوفورات ناجمة عن زيادة حجمه وانخفاض تكاليفه.
4. **نسبة التكلفة إلى الدخل:** (المصروفات التشغيلية/الإيرادات التشغيلية). ويشير انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض تكاليف البنك مقارنة بإيراداته؛ ومن ثم زيادة الأرباح.

التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج الدراسة واختبار الفرضيات، تم التحقق من صلاحية البيانات (انظر الجدول 2 بالملاحق)، وتعتبر هذه الخطوة مهمة قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة؛ إذ لا بد من التعرف إلى خصائص البيانات ومدى مناسبتها للنموذج الخطي العام والنماذج القياسية التي وضعتها الدراسة لاختبار فرضياتها، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام مجموعة من الاختبارات هي: اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي (normal distribution) والذي بين أن بيانات الدراسة لا تقترب من توزيعها الطبيعي؛ ما استلزم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (LN) لهذه المتغيرات لكي تقترب من توزيعها الطبيعي، واختبار استقرار السلاسل الزمنية (time series stationarity). وقد تبين من الجدول رقم (2) أن القيمة المطلقة لاختبار (Augmented Dickey-Fuller Test-ADF) المعلمي، واختبار

(Phillips-Perron Test-PP) غير المعلمي أكبر من القيمة المجدولة عند 5%؛ ما يعني قبول الفرضية العدمية؛ أي إن بيانات السلسلة الزمنية (2005 - 2010) مستقرة. وللتحقق من التداخل الخطي (multicollinearity)، تم استخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor-VIF) والذي وُجد أنه لا يتجاوز الـ (10) لجميع المتغيرات؛ ما يجعلنا نطمئن إلى أن نماذج الدراسة تخلو من مشكلة التداخل الخطي. أما مشكلة الارتباط الذاتي (autocorrelation)، فقد أظهر الجدول رقم (2) أن قيمة (D-W) لنموذجي بنوك الأردن وفلسطين هي ضمن المدى الملائم؛ ما يدل على خلو نماذجهما من الارتباط الذاتي. وللتحقق أخيراً من ثبات تباين الخطأ العشوائي (homoskedasticity) تم استخدام احتمال إحصائية وايت (White)، وهي التي وُجد أنها أقل من (0.05) لنموذجي الأردن وفلسطين؛ ما يعني رفض الفرضية العدمية أن نموذج الدراسة يعاني عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي؛ ومن ثم فإن النماذج تخلو من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وهي صالحة لعملية التقدير.

الدراسة الوصفية

يقدم هذا الجزء من الدراسة وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة الأساسية، وغيرها من المتغيرات الثانوية، التي يسهم وصفها في بيان خصائص السوق المصرفية في كل من الأردن وفلسطين، ويعطي مدلولات حول نتائج أعمالها خلال فترة الدراسة، وقد ظهرت نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول (3)، ثم لمقارنة مؤشرات الأداء وخصائص السوق المصرفية في الأردن وفلسطين تم استخدام اختبار العينتين المستقلتين المعلمي (Independent Samples Test)، واختبار "مان وتني" غير المعلمي (Mann-Whitney Test)، وقد ظهرت نتائج المقارنة في الجدول (4).

1. وصف العائد على الأصول

يقيس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة الإدارة في استغلال مواردها لتوليد الأرباح. ويلاحظ من الجدول (3) وجود تفاوت بين البنوك الأردنية والفلسطينية فيما يختص بالعائد على الأصول، فيلاحظ أن العائد على الأصول استمر في الانخفاض في كل منهما؛ وذلك جراء تداعيات الأزمة المالية، إلا أن البنوك الأردنية لم يحقق أي منها عائداً على الأصول بقيم سالبة، بينما كانت كذلك البنوك الفلسطينية والتي يوجد تشتت كبير بين عائدها بين أكبر قيمة وأقلها.

وأما الجدول (4) المتعلق باختبارات المقارنة، فيلاحظ منه أن متوسط العائد على الأصول لجميع البنوك الأردنية وخلال فترة الدراسة كان (0.017)، وللبنوك الفلسطينية (0.028)، وكان معامل التمايز (-0.011) في صالح البنوك الفلسطينية، وقد كان هذا الاختلاف ذا دلالة إحصائية عند أقل من 1%؛ إذ ظهر احتمال اختبار (F-Test) المعلمي أقل من 1%، وكذلك اختبار (Z-Test) غير المعلمي، وبناء على ذلك يمكن رفض الفرضية العدمية بعدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين متوسطي المجتمعين ($\mu_1 = \mu_2$).

2. وصف تركيز البنوك في الأردن وفلسطين

يظهر الجدول (3) مؤشرات تركيز البنوك من الأصول في الأردن وفلسطين، فقد أظهر مؤشر (CR₃) أن نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك في الأردن هي (73.6%) في عام 2005، يقابلها في فلسطين نسبة (69.3%)، وقد استمرت هذه النسب في الانخفاض في السنوات التالية؛ ما يشير إلى درجة من تحرير السوق المصرفية في البلدين، وتتفق نتائج

مؤشر (CR_3) للتركز مع مؤشرات (HHI)، ومنهما يلاحظ أن السوق المصرفية الأردنية هي الأكثر تركّزاً، وبحثاً عن مدى معنوية الاختلاف في السوق المصرفية الأردنية عن الفلسطينية فيما يتعلق بتركز البنوك فيها، أظهر الجدول (4) أن المتوسط العام لتركز البنوك في الأردن هو (70.4%) بينما في فلسطين (62.9%) على مؤشر (CR_3) ، وكذلك نتائج مؤشر (HHI) التي أظهرت ارتفاع نسبة التركيز في الأردن عن فلسطين، وقد كان مؤشر التمايز موجباً؛ ما يعني أن السوق المصرفية الفلسطينية هي الأقل تركّزاً وبدلالة إحصائية، ويعتقد الباحثون أن السوق المصرفية الفلسطينية هي أقل تركّزاً مما أظهرته النتائج (62.9%) كونها سوقاً صغيرة (تشمل العينة 7 بنوك، من أصل 8 بنوك)؛ ومن ثم فإن نسبة تركّز أكبر ثلاثة بنوك من المنطقي أن تتجاوز (60%)، وبشكل عام يمكن القول إن السوق المصرفية في الأردن أكثر تركّزاً من السوق المصرفية الفلسطينية.

3. وصف الحصة السوقية من الودائع

لوحظ عند دراسة الحصة السوقية من الودائع في الأردن (الجدول 3) أن متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة لم يختلف إلا شيئاً يسيراً (5.9% للمصرف) مع انحراف معياري ضئيل جداً، وكذلك لوحظ أن أعلى نسبة بقيت تدور حول (49% - 60%) وكانت هناك بعض البنوك التي تمتلك حصصاً سوقية ضئيلة جداً، يفسر ذلك سيطرة البنوك الكبيرة على الحصة السوقية؛ ما يشير إلى تركّز واضح في السوق المصرفية الأردنية وغياب المنافسة التي قد تعمل على اختلاف الحصص السوقية من وقت إلى آخر، أما السوق المصرفية الفلسطينية فقد كان نصيب البنك من الحصة السوقية فيها يتمحور حول (14%) مع تباين واضح في أكبر قيمة، وهي التي يلاحظ ارتفاعها من عام إلى آخر؛ ما يؤشر إلى اتجاه السوق المصرفية في فلسطين نحو التركيز.

4. وصف نسبة التسهيلات إلى الأصول

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى التوسع في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء على حساب سيولة البنك؛ ما يعكس بشكل آخر مخاطر السيولة. ويتبين من الجدول (3) ارتفاع نسبة التسهيلات إلى الأصول في البنوك الفلسطينية أكثر من البنوك الأردنية؛ ما يؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة لدى البنوك الفلسطينية، على حين يلاحظ أن المتوسط العام لنسبة التسهيلات الائتمانية للأصول في بنوك الأردن هي (44.5%) وفي فلسطين (77.4%)، بحسب الجدول رقم (4). وقد كان هذا الاختلاف ذا دلالة معنوية وفقاً للاختبارات المعلمية وغير المعلمية.

5. وصف نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول

يظهر انخفاض نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول ارتفاع المخاطر الناجمة عن تدني حسابات حقوق المساهمين، فقد أظهر الجدول (4) أن متوسط هذه النسبة في بنوك الأردن هو (15.1%) وفي البنوك الفلسطينية (48.1%)؛ ما يؤشر إلى ارتفاع مخاطر تدني حسابات حقوق المساهمين في البنوك الأردنية.

6. وصف نسبة التكلفة إلى الدخل

إن انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل يشير إلى كفاءة إدارة التكاليف، بحيث يحقق البنك وفورات عالية في الأرباح جراء تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى مقارنة بالعائدات، وقد لوحظ بشكل عام أن البنوك الأردنية هي الأكفأ في إدارة تكاليفها.

الدراسة التطبيقية: تقدير نماذج الدراسة واختبار الفرضيات

تم تجميع بيانات الدراسة لعدد من البنوك الأردنية والفلسطينية، وهي بيانات مقطعية (Cross Section Data)، عبر مجموعة من السنوات (2005 - 2010) وهي بيانات سلسلة زمنية (Time Series Data)، ويطلق على هذا النوع من البيانات - التي تجمع بيانات مقطعية مع سلاسل زمنية - البيانات المتجمعة (Panel Data)، ولاختبار نماذج الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares OLS)، ضمن الانحدار المتعدد (Multiple Regressions). ومن خلال الإدخال المتزامن ثم المتتابع للمتغيرات المستقلة، والمتمثلة في كل من التركيز والحصة السوقية، ظهرت نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية كما هي في الجدولين (5 و6).

اختبار الفرضية الرئيسية

تختبر الفرضية الرئيسية أثر التركيز من الأصول وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)، وأثر الحصة السوقية وفقاً لنظرية الكفاءة التقليدية (MS) في أداء البنوك الأردنية والفلسطينية، وقد ظهرت نتائج اختبار نموذج الدراسة الرئيسي في الجدول (5)، بحيث تم إدخال كل من متغير تركيز السوق من الأصول وفقاً لمؤشر (CR_3) مع متغير الحصة السوقية (MS) مع بقية المتغيرات الضابطة، وفي النموذج الفرعي تم استبدال متغير تركيز السوق (CR_3) بالمؤشر الثاني لتركيز السوق (HHI). أما في الجدول (6) فقد تم اختبار النماذج الفرعية التي تدرس أثر كل مؤشر - من مؤشري التركيز (CR_3) و (HHI)، ومؤشر الحصة السوقية (MS) - كل على حدة في النموذج، لمعرفة إذا ما كان هناك تأثير للإدخال المتزامن أو المتتابع في نتائج الدراسة، وفيما يلي اختبار لفرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات المتفرعة منها في السوق المصرفية الأردنية والفلسطينية:

• دراسة هيكل السوق المصرفية الأردنية

تباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن أثر هيكل السوق المصرفية في عائدات البنوك الأردنية، وقد كانت هذه الاختلافات جوهرية؛ حيث إن بعضها ينفي وجود هذه العلاقة وبعضها الآخر يثبتها، وقد يكون لاختلاف السلاسل الزمنية المستخدمة في كل دراسة أثر في ذلك.

ويظهر الجدول (6) نتائج الإدخال المتزامن لكل من مؤشرات التركيز والحصة السوقية في الأداء، ويظهر أن هذه المتغيرات بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة تفسر ما نسبته (63%) من التغير الحاصل في عائدات البنوك الأردنية بحسب معامل التحديد (R^2).

وقد لوحظ أن الميل (Slope- β) هو إلى متغير تركيز السوق من الأصول (CR_3) ، وكذلك تركيز السوق بمؤشر (HHI)، غير أنهما لم يكونا دالين إحصائياً؛ ما يشير إلى علاقة موجبة بين تركيز السوق وعائدات البنوك في الأردن، وكذلك كان متغير الحصة السوقية من الودائع (MS) يرتبط بعلاقة موجبة ليست ذات دلالة إحصائية مع عائدات البنوك، أما الجدول (7) وهو الذي يعرض الإدخال المتتابع لمتغيرات الدراسة المستقلة فلم يظهر اختلافاً في النتائج السابقة، وتشير نتائج أثر تركيز السوق من الأصول في الأداء إلى تحقيق علاقة

موجبة غير ذات دلالة إحصائية؛ ما يعني رفض فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP)؛ إذ إن البنوك في الأردن لا تعمل في بيئة احتكارية تسمح لها بفرض الأسعار التي تناسبها، والتي ينتج منها خسارة اجتماعية نتيجة لسوء التسعير الذي يفرض أسعار فوائد عالية على القروض ومنخفضة على الودائع، بشكل يسهم في زيادة الأرباح للبنوك الأكثر تركيزاً ويدفع بها إلى مستويات مرتفعة وغير تنافسية، وإما يفسر تركيز البنوك وعائداتها جراء عوامل اجتماعية واقتصادية مهدت لهذه البنوك الحصول على حصص سوقية مرتفعة؛ مثل الدخول المبكر للسوق إلى جانب تأثير بعض القوانين والأنظمة التي مهدت لذلك. أما ظهور متغير الحصة السوقية من الودائع (MS) بعلاقة طردية غير دالة إحصائياً مع أداء البنوك، فيؤشر إلى أن البنوك ذات الحصص السوقية المرتفعة تحقق معدلات أداء جيدة؛ بسبب قدرتها التشغيلية على استيعاب الودائع وإعادة استثمارها وعكسها في معدلات أداء مرتفعة، أو بسبب التنافسية التي تسمح لها باستغلال الفرص في السوق لتحقيق عائدات مناسبة؛ فالحصص السوقية المرتفعة لبعض البنوك تسهم في استغلال قوة السوق في تحقيق العائدات.

وبناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية الفرعية العدمية الأولى والفرضية الفرعية العدمية الثانية، بحيث لا يمكن القول بوجود أثر لتركز السوق ولا الحصة السوقية في أداء البنوك في الأردن. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الكور⁴⁵ التي لم تستطع إثبات أثر أيٍّ من الفرضيتين في تفسير أداء البنوك الأردنية للفترة (2003 - 2006)، وتختلف معها في أن العلاقة بين الحصة السوقية والعائد هي طردية، وتختلف في نتائجها مع دراسة الجراح؛⁴⁶ مشهراوي والزعبي؛⁴⁷ الفيومي وعواد.⁴⁸

أما ما يتعلق بالمتغيرات الضابطة فقد توافقت نتائج اختبارها في الجدولين (5، 6)؛ إذ تبين أن نسبة التسهيلات إلى الأصول ترتبط بعلاقة موجبة مع الأداء لكنها غير دالة إحصائياً؛ فزيادة التسهيلات الائتمانية تسهم في زيادة العائدات لكنها لا تعتبر المصدر الأساس للعائدات. أما متغير نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول فقد ارتبط بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع العائد؛ وهي تعبر بذلك عن العلاقة التقليدية بين العائد والمخاطرة؛ وعلى عكس ما هو متوقع، فقد ظهر متغير حجم البنك بعلاقة سلبية مع الأداء غير دالة إحصائياً؛ فالبنوك الصغيرة قادرة على تحقيق عائدات أفضل من البنوك الكبيرة؛ نظراً إلى مرونتها العالية في استقبال الودائع واستغلالها بطريقة مثلى. أما متغير نسبة التكلفة إلى الدخل فقد ظهر بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند أقل من 1% مع العائد، فالبنوك الأقدر على السيطرة على تكاليفها وضبطها وإدارتها هي الأقدر على تحقيق معدلات أداء مرتفعة.

• دراسة هيكل السوق المصرفية الفلسطينية

يظهر الجدول (5) أن نموذج الدراسة الرئيسي في البنوك الفلسطينية كان مقبولاً إحصائياً ويعتبر ممثلاً لأثر المتغيرات المستقلة والضابطة في المتغير التابع؛ إذ كان الثابت (constant) ذا دلالة إحصائية عند أقل من 1%، وقد

استطاع هذا النموذج التقاط فكرة التركيز في السوق المصرفية الفلسطينية؛ إذ ظهر هذا النموذج بدلالة إحصائية، بحيث كانت قيمة الثابت دالة إحصائياً وكذلك قيمة (F-test) وهما الظاهرتان في الجدول (5)، وعليه فقد كان هذا النموذج ممثلاً للسوق المصرفية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في عائدات البنوك فيها.

وفيما يتعلق بتركز البنك من الأصول (CR_3 & HHI) الممثل لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء، فقد ظهر بعلاقة موجبة دالة إحصائياً عند أقل من 5%؛ ما يشير إلى قبول فرضية (SCP)؛ فالسوق المصرفية الفلسطينية تتسم بالتركز والاحتكار من قبل قلة من البنوك، تساعد في وضع الأسعار التي تحقق لها عائداتها المرتفعة، بحيث لا يمكن اعتبارها بعيدة عن الممارسات غير التنافسية بين البنوك الأكثر تركيزاً، فالبنوك الأكثر تركيزاً استفادت من الدخول المبكر للسوق، والخطوات السبقة في مجال العمل المصرفي، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى كالعوامل التاريخية والاجتماعية التي أسهمت في استحواذها على حصص سوقية مرتفعة، إلا أن هذه البنوك قد اعتمدت على رفع مستويات الكفاءة فيها من أجل المحافظة على موقعها الريادي في السوق إضافة إلى دور القوانين والتشريعات في تعزيز مستويات المنافسة ورفعها ضمن صناعة البنوك الفلسطينية. أما ظهور متغير الحصة السوقية من الودائع (MS) بعلاقة سالبة غير دالة إحصائياً مع أداء البنوك فقد يؤشر إلى أن البنوك ذات الحصص السوقية المرتفعة قد انخفضت معدلات الأداء فيها بسبب عدم قدرتها التشغيلية على استيعاب الودائع وإعادة استثمارها وعكسها في معدلات أداء مرتفعة، أو قد يكون السبب وراء ذلك هو سيطرة الاحتكار في صناعة البنوك الفلسطينية التي تحد من قدرة البنوك الأخرى غير المتركزة على تحقيق عائدات مرتفعة على حصصها السوقية من الودائع؛ فالحصص السوقية المرتفعة لبعض البنوك لا تسهم في استغلال قوة السوق في التأثير في الأسعار. وبناءً على التحليل السابق لا يمكننا رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى من وجود تأثير للتركز في عائدات البنوك الفلسطينية.

أما اختبار المتغيرات الضابطة فقد أظهر وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لحجم البنك في عائدات البنوك في فلسطين، فالبنوك الكبيرة هي المسيطرة على السوق المصرفية، وتسهم سيطرتها في فرض الأسعار التي تحقق لها عائدات مرتفعة وتكاليف منخفضة.

مناقشة النتائج والتوصيات

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية المقارنة، التي تهدف إلى دراسة خصائص هيكل السوق الأردنية والفلسطينية وعلاقتها بالأداء في القطاع الأكثر حيوية، ومعرفة إذا ما كانت عائدات البنوك فيها تتحقق جراء التركيز واحتكار مجموعة من البنوك للعمل المصرفي، بحيث تفرض أسعاراً غير تنافسية تسهم في رفع عائداتها وتخفيض تكاليفها، وذلك وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء، أو أنها نتيجة ارتفاع الحصة السوقية لها من الودائع وفقاً لفرضية الكفاءة التقليدية. وقد شملت عينة الدراسة البنوك المحلية العاملة في الأردن وفلسطين، وتم تجميع البيانات الضرورية لاختبار نماذج الدراسة القياسية باستخدام القوائم

المالية المنشورة لها والإفصاحات الأخرى لفترة ست سنوات (2005 - 2010)، وباستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية وغير المعلمية منها، الوصفية والأخرى القياسية، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، يمكن عرضها كما يلي:

1. نتائج الدراسة الوصفية المقارنة

- أ. تبين من مؤشرات تركيز البنوك أن البنوك الأردنية أكثر تركيزاً من البنوك الفلسطينية، غير أن هذا التركيز يسهم في تفسير عائدات البنوك الفلسطينية ولا يسهم في تفسير عائدات البنوك الأردنية.
- ب. وفقاً لنسبة التسهيلات إلى الأصول، تبين أن البنوك الفلسطينية ترتفع فيها مخاطر السيولة جراء التوسع في منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، بينما في الأردن فإن هذه المخاطر كانت أقل؛ إذ لم تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الأصول فيها (44.5%)، بينما في البنوك الفلسطينية (77.3%).
- ت. وجد أن البنوك الأردنية تنخفض فيها نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول؛ ما يؤدي إلى ارتفاع المخاطرة فيها أكثر من البنوك الفلسطينية.
- ث. تبين من الدراسة الوصفية لنسبة التكلفة إلى الدخل، أن البنوك الأردنية هي الأكثر كفاءة في إدارة تكاليفها؛ إذ وصلت فيها هذه النسبة إلى (50.7%).

2. نتائج الدراسة التطبيقية والتوصيات

- لم تستطع فرضيتا الهيكل - السلوك - الأداء وفرضية الكفاءة التقليدية تفسير عائدات البنوك الأردنية، فهي بعيدة عن الممارسات الاحتكارية غير التنافسية في وضع الأسعار، وكذلك فإن متغير الحصة السوقية لم يستطع تفسير عائداتها، ولهذا فإن الدراسة توصي بما يلي إزاء ما يتعلق بالسوق المصرفية الأردنية:
- أ. إجراء مزيد من الدراسات للتعرف إلى هيكل الكفاءة في البنوك الأردنية، في محاولة لتفسير عائداتها وفقاً لهيكل كفاءتها؛ إذ لم تستطع النظريات التقليدية تفسير تلك العائدات.
 - ب. على صانعي القرار والمشرفين على السوق المصرفية الأردنية تشجيع الاندماج الأفقي بين البنوك؛ ما يسهم في تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة البنوك.
 - ت. يتمثل دور البنك المركزي الأردني في هذه الحالة في الحفاظ على التوازن القائم في السوق المصرفية الأردنية ومنع التركيز والاحتكار من خلال تشجيع سياسة الدخول إلى السوق، لتشجيع المنافسة ودعمها، وسن التشريعات التي تحد من ظهور أي ممارسات احتكارية، والاستمرار في تشجيع البنوك على الكفاءة في إدارة مواردها المالية، واستخدام التقنيات المتقدمة في العمل المصرفي من أجل دعم قدرتها على التنافس في السوق المحلية والأسواق العالمية وتعزيزها.

ث. استمرار العمل في اتجاه الإصلاحات المالية والتحرير المالي الحذر، ونتيجة لهذا الانفتاح والتحرر المالي في الصناعة المصرفية الأردنية، فقد تفقد بعض البنوك المحلية حصصها السوقية؛ نظراً إلى دخول منافسين جدد؛ لذا نوصي الإدارة المصرفية بالتحديث والتطوير المستمر لخدماتها المالية، والدفع نحو الاستفادة الفعالة من التكنولوجيا والابتكارات المالية، وتنويع خدماتها المالية.

أشارت نتائج اختبار النماذج القياسية للدراسة إلى وجود أثر مهم إحصائياً للتركز في أداء البنوك في القطاع المصرفي الفلسطيني؛ فمعدلات الأداء المرتفعة للبنوك الفلسطينية إنما تُفسر باحتكار قلة من البنوك للسوق المصرفية وبحيث تفرض أسعاراً غير تنافسية تسهم في تحقيق معدلات مرتفعة من العائد مقارنة بالبنوك الأخرى غير المتركة؛ وبناءً على هذه النتائج فإن أهم ما يمكن التوصية به في هذا الشأن:

أ. توصي الدراسة صانعي القرارات في فلسطين من المنظمين والمشرفين على البنوك بالحد من تأثير قوة السوق من التركيز، من خلال وضع المزيد من التشريعات، وتحديثها باستمرار لتتماشى مع التطورات المتسارعة في العمل المصرفي، وتحد من تركيز البنوك لما لذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية مهمة.

ب. وضع تشريعات تسهم في التحرر المالي في فلسطين، وإزالة العوائق والقيود على الاستثمار، مع ضرورة إحكام الرقابة والمتابعة على هذا القطاع الحيوي في البلاد، بحيث تتم مراقبة الأسعار المفروضة من البنوك، ومحاولة التدخل لمنع أي ممارسات احتكارية.

ت. توفير بيئة مصرفية أكثر تنافسية في فلسطين، فتخفيض القيود على الاستثمار، وتشجيع سياسة الدخول إلى السوق (free entry)، وزيادة التنافسية في السوق المصرفية، أمور من شأنها أن تسهم في إبراز البنوك الأكثر كفاءة، ومن ثم وضع أسعار تنافسية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

محددات الدراسة والدراسات المستقبلية

يجب الحذر عند تعميم نتائج هذه الدراسة على القطاع المصرفي الأردني والفلسطيني بسبب اعتمادها على سلسلة زمنية (2005 - 2010) بالذات هي تلك التي سبقت مباشرة انفجار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (2007 - 2008) والفترة التي تلتها. ومن المعروف أن القطاع المالي والمصرفي العالمي كان الأشد تأثراً بمفاعيل هذه الأزمة، وقد انسحبت ارتدادات هذه الأخيرة على القطاع المالي والمصرفي في البلدان الناشئة. ومن المرجح أن تكون هذه الارتدادات قد بلغت بدورها معدلات الربح المصرفية الأردنية الفلسطينية؛ ومن ثم لا يعود كافياً في هذه الحالة النظر إلى معدلات الربح هذه بصفتها نتاجاً فقط (أو أساساً) للهيكال العام للسوق الداخلية ولسلوك اللاعبين في هذه السوق؛ إذ تؤثر فيها أيضاً عوامل أخرى ربما لا يكون دورها أقل شأناً من دور هيكل السوق؛ ولذا نوصي أن يتم أخذ هذه العوامل في دراسات أخرى تقوم بضبطها للتعرف إلى الدور الحقيقي

لهيكل السوق المصرفية من أجل تأكيد نتائج دراستنا أو دحضها، كما نوصي بأخذ سلسلة زمنية أطول؛ وذلك لتفادي تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، كما لا بد من إعادة النظر في الاعتماد على معدلات الربح الإجمالية كمؤشر إلى ربحية البنوك؛ نظراً إلى احتوائها على معدلات أرباح فرعية ليست من نشاطه الأساسي؛ فهيكل الأسواق لا يرتبط فقط بواقع تركيز الأصول والحصص السوقية عموماً، بل يرتبط أيضاً ببنية الإيرادات المحققة للمصارف عبر النشاطات المتنوعة التي تقوم بها، وبتفاوت معدلات الربح الفرعية المسجلة في كل هذه النشاطات.

الملاحق

الجدول الإحصائية

جدول (1)

مجتمع الدراسة وعينتها للفترة 2005 - 2010

الدولة	مجتمع الدراسة			البنوك المستثناة			عينة الدراسة		
	البنوك المدرجة	البنوك غير المدرجة	المجموع	البنوك المدرجة	البنوك غير المدرجة	المجموع	البنوك المدرجة	البنوك غير المدرجة	المجموع
الأردن	17	10	27	0	10	10	17	0	17
فلسطين	8	10	18	1	10	11	7	0	7
المجموع	25	20	45	1	20	21	24	0	24

جدول (2)

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة ضمن الفترة 2005 - 2010

المتغيرات	الرمز	اختبار التوزيع الطبيعي			اختبارات استقرار السلاسل الزمنية		اختبار التداخل الخطي	
		K-S Test	ADF Test	PP Test	Tolerance	VIF		
العائد على الأصول	ROA	0.000	-10.304	-3.895				
		(0.000)	(-8.838)	(-3.640)				
التركز من الأصول، المؤشر الأول	CR ₃	0.000	-23.181	-8.298	0.103	9.709		
		(0.000)	(-9.978)	(-10.554)	(0.342)	(2.924)		
التركز من الأصول، المؤشر الثاني	HHI	0.000	-16.233	-10.014	0.100	10.000		
		(0.000)	(-12.813)	(-3.427)	(0.332)	(3.012)		
الحصة السوقية من الودائع	MS	0.000	-5.083	-4.660	0.291	3.436		
		(0.200)	(-2.981)	(-2.004)	(0.634)	(1.577)		
نسبة التسهيلات إلى الأصول	LONAST	0.064	-3.726	-2.860	0.842	1.188		
		(0.000)	(-6.266)	(-6.261)	(0.152)	(6.579)		
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	EQAST	0.000	-5.236	-5.081	0.596	1.678		
		(0.000)	(-6.428)	(-6.349)	(0.149)	(6.711)		
حجم البنك (مجموع الأصول)	LOGAST	0.005	-3.740	-2.364	0.226	4.425		
		(0.040)	(-3.255)	(-3.326)	(0.273)	(3.663)		
نسبة التكلفة إلى الدخل	CIR	0.200	-5.685	-6.301	0.771	1.297		
		(0.000)	(-5.885)	(-5.797)	(0.874)	(1.144)		
اختبار الارتباط الذاتي		1.744						
		(2.307)						
اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي		0.000						
		(0.000)						

- القيمة لأعلى هي لبيانات البنوك الأردنية، وبين قوسين لبيانات البنوك الفلسطينية.

- قيمة اختبار ADF المعلمي وقيمة اختبار PP غير المعلمي المجدولتان هما عند مستوى دلالة إحصائية 1% هي 3.5، وعند مستوى دلالة إحصائية 5% هي 2.9.

جدول (3)
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة 2005 – 2010

الإحصاءات الوصفية							السنة	الرمز	المتغيرات
فلسطين			الأردن						
أقل قيمة Min	أكبر قيمة Max	الانحراف المعياري SD	الوسط الحسابي Mean	أقل قيمة Min	أكبر قيمة Max	الانحراف المعياري SD	الوسط الحسابي Mean		
-0.015	0.027	0.015	0.011	0.003	0.044	0.010	0.015	2005	ROA
-0.012	0.018	0.013	0.002	0.009	0.079	0.018	0.027	2006	
-0.003	0.220	0.080	0.038	0.011	0.057	0.010	0.020	2007	
-0.033	0.703	0.268	0.096	0.005	0.042	0.008	0.017	2008	
0.003	0.015	0.005	0.009	0.008	0.028	0.005	0.016	2009	
-0.008	0.010	0.008	0.002	0.002	0.021	0.005	0.011	2010	
0.693	0.693	0.000	0.693	0.736	0.736	0.000	0.736	2005	CR ₃
0.693	0.693	0.000	0.693	0.705	0.705	0.000	0.705	2006	
0.573	0.573	0.000	0.573	0.708	0.708	0.000	0.708	2007	
0.606	0.606	0.000	0.606	0.721	0.721	0.000	0.721	2008	
0.596	0.596	0.000	0.596	0.693	0.693	0.000	0.693	2009	
0.614	0.614	0.000	0.614	0.658	0.658	0.000	0.658	2010	
0.485	0.485	0.000	0.485	0.378	0.378	0.000	0.378	2005	HHI
0.291	0.291	0.000	0.291	0.320	0.320	0.000	0.320	2006	
0.126	0.126	0.000	0.126	0.312	0.312	0.000	0.312	2007	
0.087	0.087	0.000	0.087	0.327	0.327	0.000	0.327	2008	
0.044	0.044	0.000	0.044	0.297	0.297	0.000	0.297	2009	
0.292	0.292	0.000	0.292	0.269	0.269	0.000	0.269	2010	

التركز من الأصول
المؤشر الثاني

التركز من الأصول
المؤشر الأول

0.000	0.276	0.112	0.143	0.000	0.601	0.141	0.059	2005	MS الصحة السوقية من الودائع	
0.000	0.335	0.116	0.143	0.000	0.545	0.128	0.059	2006		
0.000	0.333	0.134	0.143	0.000	0.535	0.126	0.059	2007		
0.000	0.401	0.155	0.143	0.000	0.551	0.129	0.059	2008		
0.000	0.410	0.151	0.143	0.000	0.521	0.122	0.059	2009		
0.000	0.496	0.176	0.143	0.000	0.491	0.115	0.059	2010		
0.000	0.386	0.133	0.216	0.232	0.639	0.119	0.393	2005		
0.121	0.459	0.119	0.259	0.264	0.667	0.110	0.429	2006		
0.000	0.370	0.342	1.067	0.003	0.666	0.181	0.404	2007		
0.000	0.476	0.293	2.342	0.020	0.713	0.147	0.450	2008		
0.027	0.367	0.150	0.212	0.405	0.810	0.106	0.520	2009	LONAST نسبة التسهيلات إلى الأصول	
0.025	0.466	0.180	0.240	0.354	0.852	0.114	0.474	2010		
0.132	0.314	0.072	0.187	0.052	0.463	0.095	0.133	2005		
0.115	0.627	0.194	0.260	0.053	0.463	0.092	0.145	2006		
0.000	0.707	0.268	0.569	0.079	0.404	0.075	0.148	2007		
0.000	0.590	0.390	1.356	0.084	0.309	0.055	0.147	2008		
0.142	0.249	0.036	0.184	0.087	0.370	0.068	0.153	2009		
0.118	0.236	0.038	0.172	0.081	0.826	0.175	0.180	2010		
0.168	0.270	0.189	1.294	0.336	0.972	0.193	0.619	2005		EQAST نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول
0.531	0.628	0.328	7.618	0.156	0.763	0.175	0.436	2006		
0.102	0.842	0.206	4.218	0.186	0.593	0.125	0.416	2007		
0.371	0.859	0.239	3.985	0.066	0.778	0.158	0.472	2008		
0.332	0.445	0.293	2.393	0.281	0.714	0.104	0.485	2009		
0.369	0.933	0.295	2.586	0.476	0.901	0.113	0.615	2010	CIR نسبة التكلفة إلى الدخل	

جدول (4)
اختبارات مقارنة خصائص السوق المصرفية في الأردن وفلسطين للفترة 2005 - 2010

الاختبار غير المعلمي	الاختبار المعلمي		التمايز	الإحصاءات العامة		الرمز	المتغير
	Mann-Whitney Test	Independent Samples Test		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
p-value	Z-Test	p-value	F-Test	SD	Mean		
0.000	** -4.318	0.001	**12.473	0.011 (0.118)	0.017 (0.028)	ROA	العائد على الأصول
0.000	** -8.416	0.000	**59.786	0.024 (0.047)	0.704 (0.629)	CR ₃	التركز من الأصول، المؤشر الأول
0.000	** -5.258	0.000	**20.755	0.033 (0.153)	0.317 (0.221)	HHI	التركز من الأصول، المؤشر الثاني
0.000	** -3.966	0.011	*6.574	0.124 (0.134)	0.059 (0.143)	MS	الحصة السوقية من الودائع
0.000	** -6.249	0.000	**15.659	0.136 (2.649)	0.445 (0.774)	LONAST	نسبة التسهيلات إلى الأصول
0.000	** -3.910	0.000	**22.772	0.099 (1.132)	0.151 (0.481)	EQAST	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول
0.000	** -6.903	0.000	**42.995	0.166 (1.386)	0.507 (0.750)	CIR	نسبة التكلفة إلى الدخل

- في الوسط الحسابي والانحراف المعياري، القيمة للأعلى هي الأردن، وبين قوسين فلسطين.

- ذات دلالة إحصائية عند: **%1 و*%5.

- إشارة مؤشر التمايز (Mean Difference) السالبة تشير إلى أن المقارنة في غير صالح بنوك الأردن، والعكس بالنسبة إلى الإشارة الموجبة.

جدول (5)

نتائج الانحدار المتعدد لاختبار نماذج الدراسة الرئيسية لبنوك الأردن وفلسطين
خلال الفترة 2005 - 2010

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CR_{3i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots (4.a)$$

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \dots (4.b)$$

نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك فلسطين		نموذج الفرضية الرئيسية لبنوك الأردن		الرمز	المتغيرات
نموذج HHI	نموذج CR ₃	نموذج HHI	نموذج CR ₃		
** -0.365	** -0.440	0.041	0.029	Constant	قيمة الثابت
(-3.188)	(-3.350)	(1.312)	(0.684)		
((0.004))	((0.002))	((0.193))	((0.496))		
	**0.134		0.055	CR ₃	التركز من الأصول، المؤشر الأول
	(2.163)		(1.619)		
	((0.039))		((0.109))		
**0.042		0.055		HHI	التركز من الأصول، المؤشر الثاني
(2.107)		(1.216)			
((0.044))		((0.079))			
-0.043	* -0.045	0.004	0.007	MS	الحصة السوقية من الودائع
(-1.678)	(-1.764)	(0.412)	(0.699)		
((0.105))	((0.089))	((0.681))	((0.486))		
**0.048	**0.048	*0.010	0.009	LONASR	نسبة التسهيلات إلى الأصول
(11.394)	(11.718)	(1.701)	(1.544)		
((0.000))	((0.000))	((0.092))	((0.126))		
0.006	0.004	**0.034	**0.032	EQAST	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول
(0.573)	(0.366)	(3.645)	(3.416)		
((0.571))	((0.717))	((0.000))	((0.001))		
**0.019	**0.019	-0.001	-0.002	LOGAST	حجم البنك
(3.149)	(3.172)	(-1.155)	(-1.526)		
((0.004))	((0.004))	((0.251))	((0.131))		
0.000	0.000	** -0.040	** -0.039	CIR	نسبة التكلفة إلى الدخل
(0.534)	(0.278)	(-9.131)	(-8.625)		
((0.597))	((0.783))	((0.000))	((0.000))		
0.987	0.987	0.639	0.630	R2	معامل التحديد
0.984	0.985	0.615	0.605	Adj.R2	معامل التحديد المعدل
**35.906	**36.176	**26.254	**25.251	F-Test	اختبار فيشر للنموذج
0.000	0.000	0.000	0.000	p-value	احتمال اختبار فيشر

- لأعلى قيمة الميل β ، وأسفل منها قيمة (T-Test)، وأسفل منها قيمة المعنوية ((p-value)).

- ذات دلالة إحصائية عند: *5%، **10%.

نموذج الفرضية الرئيسية للبنوك الفلسطينية				نموذج الفرضية الرئيسية للبنوك الأردنية				الرمز	المتغيرات
نموذج الصحة السوقية	نموذج التركيز	نماذج CR _t	MS	نموذج الصحة السوقية	نموذج التركيز	نماذج CR _t			
MS	HHI	CR _t	MS	HHI	CR _t				
**0.048	**0.044	**0.045	0.007	*0.010	0.009	LONASR	نسبة التسهيلات إلى الأصول		
(11.038)	(11.612)	(11.937)	(1.200)	(1.770)	(1.633)				
((0.000))	((0.000))	((0.000))	((0.233))	((0.080))	((0.106))				
0.000	0.010	0.009	**0.027	**0.036	**0.035	EQAST	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول		
(-0.033)	(1.047)	(0.885)	(3.037)	(4.344)	(4.204)				
((0.974))	((0.304))	((0.383))	((0.003))	((0.000))	((0.000))				
**0.014	**0.017	**0.017	** -0.003	-0.001	* -0.001	LOGAST	حجم البنك		
(2.407)	(2.809)	(2.788)	(-2.374)	(-1.498)	(-1.716)				
((0.023))	((0.009))	((0.009))	((0.020))	((0.138))	((0.090))				
0.000	0.000	0.000	** -0.040	** -0.040	** -0.039				
(0.379)	(0.758)	(0.548)	(-8.891)	(-9.172)	(-8.622)	CIR	نسبة التكلفة إلى الدخل		
((0.708))	((0.455))	((0.588))	((0.000))	((0.000))	((0.000))				
0.993	0.986	0.986	0.619	0.638	0.628	R2	معامل التحديد		
0.985	0.983	0.983	0.598	0.618	0.607	Adj.R2	معامل التحديد المعدل		
**38.440	**40.490	**40.400	**29.251	**31.764	**30.376	F-Test	اختبار فيشر للمودج		
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	p-value	احتمال اختيار فيشر		

- للأعلى قيمة الميل β - Slope، وأسفل منها قيمة المعنوية ((p-value)).
- ذات دلالة إحصائية عند: ** %5، * %10.

الهوامش

1. عز الدين الكور، ونضال الفيومي، 2007، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 3، العدد 3، ص 253 - 277.
2. خالد العمامرة، 2005، أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994 - 2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن: عمان.
3. عز الدين الكور، ونضال الفيومي، 2007، مرجع سابق.
4. انظر:
J. Bain, (1951). Relation of Profit Rate to Industry Concentration. *Quarterly Journal of Economics*, 65 (1), pp. 293-324.
5. انظر:
Kh. Al-Zu'bi & M. Balloul, (2005). Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry. *Dirasat: Administrative Sciences*, 32 (1), pp. 230-249.
6. خالد العمامرة، 2005، مرجع سابق.
7. عز الدين الكور، 2011، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 38، العدد 2، ص 399 - 414.
8. عز الدين الكور، 2006، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن: عمان.
9. انظر:
J. Bain (1951), op. cit.
10. عز الدين الكور، ونضال الفيومي، 2007، مرجع سابق.
11. انظر:
H. Demsetz, 1973. Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy, *Journal of Law and Economics*, 16, 1-9.
12. عز الدين الكور، 2006، مرجع سابق.
13. انظر:
Kh. Al-Zu'bi & M. Balloul (2005), op. cit.
14. عز الدين الكور، ونضال الفيومي، 2007، مرجع سابق.

15. عز الدين الكور، 2011، مرجع سابق.
16. انظر:
I. Al-Jarrah (2010a). The Market Structure-Profit Relationship in Jordan's Banking Industry, *Dirasat: Administrative Sciences*, 37 (1), pp. 251-261.
17. انظر:
I. Al-Jarrah (2010b). Competition in the Jordanian Banking Sector, *Dirasat: Administrative Sciences*, 37 (2), pp. 570-581.
18. انظر:
F. Mashharawi & Kh. Al-Zu'bi (2009). The Determinants of Banks' Profitability: Evidence from the Jordanian Banking Sector (1992-2006), *Jordan Journal of Business Administration*, 5 (3), pp. 403-414.
19. عز الدين الكور، ونضال الفيومي، 2007، مرجع سابق.
20. عز الدين الكور، 2011، مرجع سابق.
21. انظر:
Kh. Al-Zu'bi & M. Balloul (2005), op. cit.
22. نضال الفيومي، وشيرين عواد، 2003، العلاقة بين تركيز السوق وأداء البنوك في الأردن: دراسة تطبيقية، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، المجلد 18، العدد 4، ص 241 - 258.
23. محمد مصطفى، 2002، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في الأردن (1990 - 2001)، البنك المركزي الأردني: دائرة الأبحاث والدراسات.
24. انظر:
William G. Shepherd (1986). Tobin's q and the Structure-Performance Relationship: Comment. *American Economic Review*, 76 (5), pp. 1205-1210.
25. عز الدين الكور، 2006، مرجع سابق.
26. نضال الفيومي، وعز الدين الكور، 2008، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 35، العدد 1، ص 21 - 38.
27. عز الدين الكور، 2008، تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، ليبيا: طرابلس، 29 - 30 / 6 / 2008.
28. عز الدين الكور، 2010، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا: طرابلس، 27 - 28 إبريل 2010.

29. عز الدين الكور، 2006، مرجع سابق.
30. محمد عناسوة، علام حمدان، وبهاء عواد، 2013، العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك السعودية، *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الإنسانية*، المجلد 14، العدد 1، ص 65 – 78.
31. انظر:
- A. AlKhatlan & S. Abdul Malik (2010). Are Saudi Banks Efficient? Evidence Using Data Envelopment Analysis (DEA). *International Journal of Economics and Finance*, 2 (2), pp. 53–58.
32. انظر:
- M. Abdul Kader & K. Nourredine (1999). Performance of the Banking Sector in Saudi Arabia, *Journal of Financial Management and Analysis*, 12 (1), pp. 30–36.
33. انظر:
- I. Al-Jarrah & P. Molyneux (2007). Efficiency in Arabian Banking, *Jordan Journal of Business Administration*, 3 (3), pp. 373–390.
34. انظر:
- A. Heggestad & J. Mingo (1976). Prices, Nonprices, and Concentration In Commercial Banking. *Journal of Money, Credit and Banking*, 8 (1), pp. 107–117.
35. انظر:
- B. Short (1979). The Relation Between Commercial Bank Profit Rates and Banking Concentration in Canada, Western Europe and Japan. *Journal of Banking and Finance*, 3, pp. 209–219.
36. انظر:
- M. Smirlock (1985). Evidence on the (Non) Relationship between Concentration and Profitability in Banking, *Journal of Money, Credit and Banking*, 17 (1), pp. 69–83.
37. انظر:
- P. Molyneux & W. Forbes (1995). Market Structure and Performance in European Banking, *Applied Economics*, 27, pp. 155–159.
38. انظر:
- Gh. Bhatti & H. Hussain (2010). Evidence on Structure Conduct Performance Hypothesis in Pakistani Commercial Banks, *International Journal of Business and Management*, 5 (9), pp. 174–187.
39. انظر:
- G. Garcia & J. Gustavo (2012). Does market power influence bank profits in Mexico? A study on market power and efficiency. *Applied Financial Economics*, vol. 22, no. 1, pp. 21–32.
40. عز الدين الكور، 2011، مرجع سابق.

41. خالد العميرة، 2005، مرجع سابق.

42. عز الدين الكور، 2011، مرجع سابق.

43. انظر:

Y. Jeon & S. Miller (2002). *Bank Concentration and Performance*, Department of Economics Working Paper, University of Connecticut.

44. محمد مصطفى، 2002، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في الأردن (1990 - 2001). البنك المركزي الأردني: دائرة الأبحاث والدراسات.

45. عز الدين الكور، 2011، مرجع سابق.

46. انظر:

I. Al-Jarrah (2010a), op. cit.

47. انظر:

F. Mashharawi & Kh. Al-Zu'bi (2009), op. cit.

48. نضال الفيومي، وشيرين عواد، 2003، مرجع سابق.

المصادر والمراجع

عمايرة، خالد. "أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994 - 2003" (رسالة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005.

عناسوة، محمد وحمدان، علام وعواد، بهاء. "العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك السعودية"، *المجلة الأردنية في العلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الإنسانية*، المجلد 14، العدد 1 (عمّان: 2013).

فيومي، نضال أحمد والكور، عز الدين مصطفى. "كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة"، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 35، العدد 1 (عمّان: 2008).

فيومي، نضال وعواد، شيرين. "العلاقة بين تركيز السوق وأداء البنوك في الأردن: دراسة تطبيقية"، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، المجلد 18، العدد 4 (عمّان: 2003).

الكور، عز الدين مصطفى. "أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، *مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني*، طرابلس، ليبيا، الفترة 27 - 28 إبريل، 2010.

الكور، عز الدين مصطفى. "أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمّان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، 2006.

الكور، عز الدين مصطفى والفيومي، نضال أحمد. "أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمّان"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 3، العدد 3، (عمّان: 2007).

الكور، عز الدين مصطفى. "أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية"، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 38، العدد 2 (عمّان: 2011).

الكور، عز الدين مصطفى. "تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح"، *مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية*، طرابلس، ليبيا، للفترة 29 - 30 يوليو، 2008.

مصطفى، محمد. *هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في الأردن (1990 - 2001)*، البنك المركزي الأردني: دائرة الأبحاث والدراسات (عمّان: 2002).

AbdulKader, M., & Nourredine, K. "Performance of the Banking Sector in Saudi Arabia." *Journal of Financial Management and Analysis*, vol. 12, no. 1 (1999).

Al-Jarrah, I. "Competition in the Jordanian Banking Sector." *Dirasat: Administrative Sciences*, vol. 37, no. 2 (2010b).

Al-Jarrah, I. "The Market Structure-Profit Relationship in the Jordan's Banking Industry." *Dirasat: Administrative Sciences*, vol. 37, no. 1 (2010a).

Al-Jarrah, I., & Molyneux, P. "Efficiency in Arabian Banking." *Jordan Journal of Business Administration*, vol. 3, no. 3 (2007).

- AlKhathlan, A., & Abdul Malik, S. "Are Saudi Banks Efficient? Evidence Using Data Envelopment Analysis (DEA)." *International Journal of Economics and Finance*, vol. 2, no. 2 (2010).
- Al-Zu'bi, Kh., & Balloul, M. "Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry." *Dirasat: Administrative Sciences*, vol. 32, no. 1 (2005).
- Bain, J. "Relation of Profit Rate to Industry Concentration." *Quarterly Journal of Economics*, vol. 65, no. 1 (1951).
- Bhatti, Gh., & Hussain, H. "Evidence on Structure Conduct Performance Hypothesis in Pakistani Commercial Banks." *International Journal of Business and Management*, vol. 5, no. 9 (2010).
- Demsetz, H. "Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy." *Journal of Law and Economics*, vol. 16, no. 1 (1973).
- Garcia, G., & Gustavo, J. "Does market power influence bank profits in Mexico? A study on market power and efficiency." *Applied Financial Economics*, vol. 22, no. 1 (2012).
- Heggstad, A., & Mingo, J. "Prices, Nonprices, and Concentration In Commercial Banking." *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 8, no. 1 (1976).
- Jeon, Y., & Miller, S. "Bank Concentration and Performance." *Department of Economics Working Paper*, University of Connecticut (2002).
- Mashharawi, F., & Al-Zu'bi, Kh. "The Determinants of Bank's Profitability: Evidence from the Jordanian Banking Sector (1992-2006)." *Jordan Journal of Business Administration*, vol. 5, no. 3 (2009).
- Molyneux, P., & Forbes, W. "Market Structure and Performance in European Banking." *Applied Economics*, vol. 27, no. 1 (1995).
- Shepherd, William G. "Tobin's q and the Structure-Performance Relationship: Comment." *American Economic Review*, vol. 76, no. 5 (1986).
- Short, B. "The Relation Between Commercial Bank Profit Rates and Banking Concentration in Canada, Western Europe and Japan." *Journal of Banking and Finance*, vol. 3, no. 1 (1979).
- Smirlock, M. "Evidence on the (Non) Relationship between Concentration and Profitability in Banking." *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 17, no. 1 (1985).